نشأة متحف التاريخ الطبيعي في الموصل
١٩٥٤ – ١٩٧٣ (دراسة وثائقية)

أ.د. ذنون يونس الطائي*

تاريخ استلام البحث ٢٠١٨/٩/١٧

تاريخ قبول النشر ٢٠١٨/١١/١٨

ملخص البحث:

يعد متحف التاريخ الطبيعي في الموصل، أحد أبرز المعالم العلمية والثقافية والذي اضطلع بدور إرشادي مهم للطلبة والزائرين عن فسلجة وتشريح العديد من الحيوانات التي تعيش في المناطق الجبلية والصحراوية التي تحيط بمدينة الموصل، إذ بُذلت جهوداً كبيرة في سبيل إنشائه منذ منتصف القرن العشرين، وإستمر في تطوير معروضاته حتى سنة ١٩٧٣.

Established History of Natural Museum in Mosul 1954-1973 documentary studies

Prof. Dr. Thanoon. Y. Altaee

Abstract:

The museum of natural history is one of the most prominent scientific and cultural landmarks, which has an important guiding role for student and visitors about the nature of physiology and dissection of many animals living in the mountainous and desert areas surrounding the city of Mosul the efforts were made to establish it since the mid-twentieth century and and continued to develop its exhibits until 1973.

المقدمة:

تعد المتاحف من أهم المعالم التي تفتخر بها البلدان، وهي مرآة صادقة تعكس التقدم العلمي والثقافي والفني للبلد، بحيث غدت المتاحف مطلباً تتبناه الجهات الحكومية والأوساط الفنية والثقافية والتعليمية.

* استاذ تاريخ العراق الحديث والمعاصر، مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل.

وعليه فقد تبنت الإدارة المحلية للواء الموصل هذا المشروع الثقافي والتعليمي، منذ منتصف القرن العشرين، وسخرت لإنجاحه كل الإمكانيات على تنوع سبلها، ولاغروة أن مدينة مثل الموصل لابد أن يكون لها هكذا معلم ثقافي وعلمي بارز، لما تمتلكه من إرث حضاري ومعطيات علمية زاخرة ومناخات ثقافية مترعة، فضلاً عن تنوع مناخها وطبيعة أراضيها وتعدد ثرواتها الحيوانية، الأمر الذي ساعد كثيراً على نجاح هكذا مشروع رائد.

وفي هذا البحث سنجمل كل الجهود الحثيثة، وتنوع المؤسسات الحكومية المساهمة في تأسيس متحف التاريخ الطبيعي في الموصل، والحماسة الشديدة التي رافقت العمل به، على الرغم من بداياته المتواضعة والناجحة التي إستقطبت الزائرين والوافدين إلى مدينة الموصل من الوفود الرسمية والشعبية، إلى جانب تلاميذ وطلاب المدارس بمختلف المراحل، بما ضمه من حيوانات وطيور محنطة والتي تعد خير وسيلة للإيضاح لعلوم الحياة العامة.

وقد استندنا بذلك إلى المتابعة الدقيقة للوثائق التي تتعلق بنشأته حتى سنة ١٩٧٣.

جهود خبير التحنيط إبراهيم ميخا رسام في تنمية المتحف

عندما بدأت فكرة تأسيس متحف التاريخ الطبيعي في الموصل بالتبلور، أنتدب للعمل وتحقيق الفكرة، المعلم في مدرسة الطاهرة إبراهيم ميخا رسام سنة ١٩٥٤، بوصفه خبيراً في فن التحنيط وبدرجته الوظيفية (ملاحظ)، في إطار تأسيس المتحف على أُسس علمية سليمة، فقد طلبت وزارة المعارف من مجلس الوزراء، الموافقة على إيفاده إلى الهند لمدة ستة أشهر لتطوير مهاراته والتخصص في فن التحنيط، وذلك بناءاً على طلب كلية الآداب والعلوم، المشرفة على المتحف على أن تتحمل الإدارة المحلية في لواء الموصل، مصاريف الإيفاد والمخصصات الإضافية بنسبة ٥٠% من رواتبه مع كافة النفقات (وقد كان راتبه الشهري ٣٥ دينار) بشرط الاشتغال في خدمة الإدارة المحلية بالموصل لمدة لاتقل عن ٤ سنوات، من تاريخ تخرجه، وفي حالة استقالته أو نقله إلى دائرة أخرى تدفع ما صرف عليه من تكاليف إيفاده إلى الهند إذ أكدت كلية الآداب والعلوم لوزارة المعارف بأن الغاية من إيفاده تتعدى التخصص لتمتد إلى تدريب معلمي المدارس بفتح دورات تحت إشراف إدارة المتحف، وشكرت الكلية في ذات الوقت متصرفية لواء الموصل على إبداء التسهيلات للإيفاد[١].

وعليه فقد صدر أمر متصرفية لواء الموصل بانفكاكه من وظيفته بتاريخ ١٥آيار ١٩٥٤ والتحق بالدورة التدريبية وعاد إلى الموصل، بعد ستة أشهر، وقد تدرب على فن التحنيط وما يتعلق بجلود الحيوانات والهياكل العظمية والمعلومات الخاصة بالجبس، ووجهت متصرفية الموصل بضرورة الاستفادة من خبراته المكتسبة والعمل على تخصيص غرفة له في إحدى المدارس

الابتدائية وإنشاء متحف صغير للتاريخ الطبيعي[٢]. حيث أبدت مديرية المعارف في الموصل إستعدادها بتخصيص غرفة له في إحدى إعداديات الموصل ليكون نواةً للمتحف[٣].

ومن اجل استفادة المدارس على اختلاف مراحلها من دروس (الأشياء والطبيعيات والأحياء وغيرها) إلى جانب فن التحنيط مستقبلاً، عممت مديرية معارف لواء الموصل كتاباً إلى إدارات المدارس كافة، متضمناً هذا المعنى وطلبت فيه أن تهتم جميع الإدارات التعليمية في تنمية المتحف، وبخاصة المدارس خارج المدينة لأنهم قد يحصلوا على الحيوانات والطيور بصورة طبيعية وسهلة، على أن يتم إرسالها إلى المتحف في الثانوية الشرقية، بعد مراعاة النقاط الآتية:

١- أن ترسل الحيوانات والطيور النادرة والتي تأتي في مواسم خاصة من السنة.
٢- إرسال الحيوانات والطيور حية إن أمكن على أن لا تقص أجنحة الطيور.
٣- وفي حالة الحصول عليها ميتة فيتم إرسالها بصورة سريعة أو فتح بطنها ووضع الملح داخلها مؤقتاً كيلا تتحلل أو تتعفن.
٤- وفي فصل الصيف إذا كانت الطيور ميتة فالأفضل أن تسلخ، وأن تبقى الجمجمة مع الجلد للرأس، وأن تنظف تماماً، وكذلك عظام الساقين والجناحين، فيجب أن تبقى نظيفة على أن يذر عليها مادة معقمة إن وجدت.

أما اللبائن فيجب رفع الجمجمة بعد سلخها وأن تبقى نظيفة من اللحم والمخ، وأن تبقى عظام الأرجل نظيفة ومعلقة على الجلد ويملح الجلد بصورة جيدة ويرسل إلى المتحف.

٥- كل حيوان يرسل من أي مدرسة إلى المتحف سوف يحفظ ويبقى بإسم المدرسة التي أرسلته، كما أشارت مديرية المعارف في نهاية إعمامها إلى أن المتحف سينظم دورات لتدريب الراغبين من المعلمين لتعلم هذا الفن، وأهابت مديرية المعارف كل العاملين بأهمية التعاضد في إنجاح هذا المتحف وبكافة السبل المتاحة[٤].

ومع الشروع بوضع اللبناة الأولى للمتحف على إثر عودة إبراهيم ميخا رسام من الهند، طالبت كلية الآداب والعلوم في بغداد من خلال عميدها د. عبد العزيز الدوري(١٩١٩-٢٠١٠)، بنقل خدمات إبراهيم ميخا رسام إلى متحف التاريخ الطبيعي المركزي ببغداد للاستفادة من خبراته ومبيناً الأسباب الموجبة لذلك، والتذكير على أن الغرض من إيفاده إلى الهند كان لتهيئته على تحمل مسؤولية التحنيط في المتحف المركزي وتدريب غيره على هذا الفن حتى يصبح في الإمكان إنشاء متاحف صغيرة في بعض الألوية الأخرى، بمعاونة المتحف المركزي وخبرته، غير أن متصرفية لواء الموصل أبدت رغبتها بالاحتفاظ بخدمات رسام كونها هي الجهة المسؤولة عن الإيفاد والتهيئة لافتتاح المتحف في لواء الموصل[٥].

وأوضحت كلية الآداب والعلوم، أنها لو عرفت أن رسام لم تكن لديه الرغبة في العمل بالمتحف المركزي لرشحت غيره للإيفاد من الذين لديهم ذات الرغبة والخبرة، إذ أوردت في ذلك نقاط عدة وهي:

١- تأسيس المتاحف لا يقوم على أساس وجود محنطاً أو عدمه، لان التحنيط هو جزء لاغير من أعمال المتحف، وهناك اختصاصات أخرى يجب توفرها في المتحف، أهمها، تشخيص وتهيئة النماذج وحفظها مما لايتناوله التحنيط بالذات.

٢- إن من واجب الدولة تقوية متحفها المركزي أولاً لكي يكون مرجعاً لجميع المتاحف الفرعية، وفي سبيل ذلك يجب تضحية المصالح الفردية وتعبئة سائر الاختصاصات أينما وجدت، وما لم تتظافر الجهود في هذا السبيل، ضاعت الفائدة وتبعثرت الجهود في سبيل إنشاء متاحف ستغدو ناقصة للشروط العلمية والفنية وفي ذلك ضرر بالمصلحة العلمية العامة.

٣- إن مدة الأشهر الستة التي قضاها السيد إبراهيم ميخا رسام في الهند، لاتعني أنه أصبح محنطاً بالمعنى الصحيح، بل لابد له من العمل إضعاف تلك المدة ليزداد خبرة ومراناً. ولايمكن أن يتحقق ذلك إلا في الاشتغال في هذا المتحف بمعاونة وإشراف الخبير بالتحنيط. وبعد التأكد من صلاحه لتولي المسئوليات الفنية يمكن عندئذ أن يتولى المسئولية كلها.

٤- المتحف المركزي على استعداد بعد أن تتكامل وسائله وملاكه، أن يدرب المعلمين على أعمال المتحف الفنية والعلمية، فيما عدا التحنيط، وسيكون في وسعه عندئذ المساهمة في تأسيس متحف للتاريخ الطبيعي في الموصل والبصرة، وتقديم بعض النماذج كنواة للمتحف، وعليه فمن الأهمية انتداب رسام للعمل في المتحف تحقيقاً للغرض الذي أوفد من اجله[٦].

وكان من الطبيعي أن لاتفرط متصرفية لواء الموصل، بإمكانيات رسام الفنية، ونقله إلى المتحف المركزي ببغداد، إذ أوضحت المتصرفية في كتابها إلى وزارة المعارف، أن إيفاده إلى الهند كان على حساب الإدارة المحلية، وهي التي تحملت نفقاته، وهي أيضاً وحدها صاحبة الحق بالاستفادة من خبرته كخدمة فعلية بقدر مدة الإيفاد، وان من بداهة القول، إن هذه الخدمة التي نطلبها هي خدمة عامة لا فردية ولا خصوصية فيها، وبعد أن تقرر تأسيس متحف التاريخ الطبيعي في الموصل (نرجو إعتبار هذه القضية منتهية على أساس تمسكنا بحق خدمته في المتحف)[٧].

أنشطة المتحف وتجهيزه بالمستلزمات:

بدأت أنشطة المتحف العلمية منذ السنوات الأولى لتأسيسه، ففي سنة ١٩٥٥، فقد طالب مدير الثانوية الشرقية محمود الجومرد (١٩١١-١٩٩٥)، موافقة مديرية معارف اللواء على أن يقوم رسام المتخصص بتحنيط الحيوانات، بإلقاء محاضرتين في الأسبوع على طلاب الدورة التربوية

المقامة في الثانوية، كون هذا العمل يعد خير أساس لوسائل الإيضاح ويساهم في إعداد طلاب الدورة علمياً، وسيعود عليهم وعلى مدارسهم بأكبر الفوائد المرجوة[٨].

وبعد رفع الطلب إلى وزارة المعارف للحصول على الموافقة، أجابت بالموافقة على مبدأ إلقاء المحاضرات، وأوضحت بعدم جواز جمع الشعبتين واعتبار الأمر محاضرتين، حتى لو جمع طلاب الدورة كلها، فلا تعتبر أكثر من محاضرة واحدة[٩].

وعليه أصدرت مديرية معارف اللواء أمراً بالموافقة على إلقاء المحاضرة المطلوبة على طلاب الدورة[١٠]، من جهة أخرى وبغية مباشرة المتحف بأعماله على أسس علمية ومهنية سليمة، فقد رفعت مديرية المعارف في اللواء، كتاباً متضمناً قوائم بالأدوات والوسائل الضرورية لأعمال المتحف، مع بيان كمياتها وإعدادها في أربع صفحات من حجم الفولسكاب، منها على سبيل المثال: عيون للطيور بأنواع مختلفة وعيون للزواحف، إطلاقات لبندقية صيد، أواني زجاجية مختلفة الأحجام، دواليب، مواد كيميائية حافظة، أصباغ دهنية، معقمات مختلفة، أسلاك ومواد خشبية، منشار لقص الخشب وآخر للحديد، أشرطة لاصقة، نواظير، أقفاص، مناضد، بنادق صيد، آلة تصوير (كاميرا فوتوغراف)، مطارق خشبية، مواد نجارة وحدادة بشكل عام، أدوات وأواني مطبخ، محاليل وغيرها[١١]، ويلاحظ التنوع في طلب المستلزمات المطلوبة لاستكمال عمل المتحف. الأمر الذي استلزم اجتماع السيد إبراهيم رسام مع متصرف لواء الموصل مزاحم ماهر (١٩٥٤-١٩٥٥)، مبيناً له احتياجات المتحف وإستحصال موافقته على صرف مبلغ ٢٠ دينار لشراء بعض العقاقير والمواد الطبية اللازمة للتحنيط[١٢]. فكانت استجابة المتصرف سريعة لشراء المواد والعقاقير المطلوبة عن طريق لجنة المتابعة في مديرية المعارف بالاشتراك مع رسام[١٣].

حيث قررت مديرية المعارف تسليف السيد عبد الرحمن عبد الله تتونجي (معاون مدير المعارف) مبلغاً قدره (٢٠) دينار لذلك الغرض بعد إستحصال المستندات الأصولية مؤيدة بتواقيع لجنة المشتريات وبإشرافه على عملية الشراء[١٤].

وفعلاً تم شراء المواد المطلوبة، ووجهت المتصرفية بضرورة تسجيل المواد المشتراة بموجب المستندات المقدمة في سجل خاص، وتسلم إلى الموظف المسؤول بموجب وصل يحفظ في مخزن مديرية المعارف حسب الأصول المتبعة[١٥]. إذ تم تقدير المواد المطلوب توفيرها للمتحف مع المستلزمات التي سبق التنويه إلى بعضها، من مواد نجارية وحدادة وأثاث وغيرها من المستلزمات بمبلغ (٤٩٧,٦٤٠) أربعمائة وسبعة وتسعون ديناراً وستمائة وأربعون فلساً، بموجب اللجنة المشكلة من عبد الرحمن عبد الله تتونجي ومحمود عطار باشي (مفتش المعارف) وميخائيل توفيق (محاسب التعليم الابتدائي) وإبراهيم ميخا رسام (القائم بإدارة المتحف)، حيث تضمنت القوائم (١١١) فقرة مطلوبة في التجهيز، وفي ذات الوقت طالبت مديرية معارف لواء الموصل، متصرفية اللواء بتوفير

المبلغ المشار إليه وتجهيز المتحف عن طريق المناقصة لندرة بعض المواد في الأسواق المحلية وعدم توفر البعض الآخر(١٦).

وقد أجابت متصرفية اللواء بتوفير الاعتماد اللازم لشراء المواد المطلوبة للمتحف، والتي أجملت المبالغ المخصصة للمواد المطلوبة وكما يأتي:

فلس	دينار	المادة
٦٤٠	٤٩٧	قيمة لوازم المتحف قيمة الأثاث
–	٨٥	النجارية قيمة سيارة لاندروفر مع
–	٩٠٠	عربة
١٤٨٢,٦٤٠		المجموع

من جانبها وفرت المتصرفية مبلغ مقداره (٣٠٠٠) ثلاثة ألاف دينار عراقي، بعد إجراء بعض التعديلات على القوائم المرسلة إليها لتكون كما يأتي:

فلس	دينار	المادة
٢٥٠	٩٩٩	لوسائل الإيضاح
–	٥٠٠	لشراء فوانيس سحرية
–	٥٠٠	لوازم لروضة الأطفال
–	٢٥٠	لوازم متنوعة
–	٧٥٠	لوازم أخرى
	٣٠٠٠	المجموع

يتضح من ذلك أن المبلغ الذي رصد لشراء لوازم المتحف هو (٧٥٠,٧٥٠) دينار بينما المبلغ المطلوب صرفه (١٤٨٢,٦٤٠) دينار، أي بزيادة قدرها (٧٣١,٨٩٠) دينار، لذلك طالبت متصرفية اللواء، مديرية المعارف بإعادة النظر في الموضوع ودراسة الاعتماد على ضوء الاحتياجات الحقيقية وتخصيص ما يلزم شراءه، مع بيان أهمية احتياج المتحف للسيارة المطلوبة، وعدد السفرات التي يحتاجها القائم بأعمال المتحف من أجل النظر في تدارك تدبير سيارة لذلك الغرض(١٧). حيث أكدت مديرية المعارف بضرورة شراء السيارة لاستعمالها من قبل القائم بأعمال المتحف كلما دعت الحاجة، غير أن متصرفية اللواء، وافقت على توفير المواد والمستلزمات ما عدا السيارة!(١٨)

وفي إطار توفير المواد المطلوبة للمتحف، أصدرت متصرفية اللواء إعلاناً أعلنت فيه عن وجود مناقصة علنية، لصنع وتقديم الأثاث النجارية المبينة في الإعلان وستجرى المناقصة من قبل مجلس إدارة اللواء في الساعة الحادية عشر من صباح يوم الأحد الموافق ٢٠ تشرين الثاني

١٩٥٥ فأوعزت المتصرفية الى الراغبين بالدخول في المناقصة، مراجعة مأمور خزينة الإدارة المحلية أو كاتب المجلس البلدي، للاطلاع على الشروط والحضور في اليوم والوقت المعينين مستصحبين معهم التأمينات النظامية، أما الأثاث المطلوبة فهي:

النوع	العدد
منضدة للشغل مع كرسي	١
خزانة لحفظ الطيور	٦
منضدة كتابة مع كرسي	١

وطالبت المتصرفية، مديرية معارف لواء الموصل، بتزويدها بعشر نسخ من مواصفات الأثاث قبل موعد المناقصة، وإيفاد ممثل عن دائرة المعارف إلى مجلس إدارة اللواء قبل موعد المناقصة أيضاً، كما تم إرسال إعلان المناقصة للنشر في جريدتي صوت الأمة، وفتى العراق مع الأجور المتفق عليها للنشر[١٩]. كما قررت المتصرفية تخصيص مبلغ قدره (٤٩٧,٦٤٠) دينار كسلفة بإسم رئيس اللجنة المشكلة للمناقصة السيد تتونجي وإعلام أعضاء اللجنة، على أن تقدم المستندات الأصولية بأوجه الصرف، موقعة من قبل أصحاب الاستحقاق، ومصدقة من قبل لجنة المشتريات[٢٠].

وبما أن المتصرفية لم توافق على شراء أو توفير سيارة للمتحف، وكتدبير مؤقت، التمس القائم بأعمال المتحف، بمذكرته المؤرخة ١٤ تشرين الثاني١٩٥٥، موافقة المتصرفية على قيامه بمصاحبة مهندسي الإدارة المحلية في إيفادهم إلى بعض الأقضية والنواحي والقرى بسيارة الإدارة المحلية، وكذلك بصحبة مفتشي المعارف في إيفادهم للتفتيش على المدارس في الأقضية والنواحي والقرى، وانتهاز هذه الفرصة لرفد المتحف وإنمائه بما يتيسر له من الصيد في هذه الجولات. وقد تمت الموافقة على طلبه[٢١] وأوعزت الإدارة المحلية إلى مهندسها بإخبار القائم بأعمال المتحف عن مواعيد جولاتهم إلى الأقضية والنواحي، وان كانت تظن أن ذلك العمل لا يضمن الفائدة بتمامها نظراً إلى ما يلاحظ من اختلاف الأزمنة والأمكنة بين واجبات المهندسين ومقاصد مسؤول المتحف[٢٢]. واتضح ذلك ايضاً باعتراض مهندس الإدارة المحلية على اصطحابه في واجباتهم، مبيناً أن الصيد يكون بعيداً عن الطرق الرئيسية القريبة من أماكن عملهم[٢٣].

ونظواً لعدم ظهور راغب بالدخول في مناقصة تعهد عمل الأثاث النجارية، فقد تم تمديد مدة المناقصة عشرة أيام أخرى[٢٤]. ووافقت مديرية معارف لواء الموصل على تسليف مسؤول المتحف مبلغاً قدره خمسة عشر دينار، لتدارك شراء بعض لوازم عمل المتحف عن طريق لجنة المشتريات[٢٥]. الأمر الذي استلزم قيام اللجنة بالبحث في الأسواق المحلية عن المواد المطلوبة والمثبتة في القوائم الخاصة، فلم تتمكن من العثور على البعض منها، وأوضحت أن عيون

الحيوانات والطيور والكتب ايضاً، لايمكن تأمينها عن طريق الأسواق المحلية وحتى في بغداد، لذا لتمست اللجنة موافقة المتصرفية على شرائها من خارج العراق ومن الأماكن التي تتوفر فيها[٢٦]. مما دعى المتصرفية إلى تخويل لجنة المشتريات باتخاذ ما يلزم بغية توفير الاحتياجات والمستلزمات الضرورية لعمل المتحف، وبالنظر لعدم ظهور راغب بالدخول في المناقصة –التي تم ذكرها سابقاً– فقد تقرر الشراء من الأسواق المحلية عن طريق الأمانة بواسطة لجنة برئاسة عبد الرحمن تتونجي وعضوية كل من مأمور الإدارة المحلية والسيد بشير مراد عضو المجلس الإداري[٢٧].

وطالب مسؤول المتحف، مديرية المعارف الموافقة على شراء ثلاثة بنادق صيد مع (١٠٠٠) خرطوشة بمبلغ قدره (٤٩٦,٦٤٠) دينار والتي بدورها أحالت الطلب بعد الموافقة عليه، إلى مديرية شرطة لواء الموصل لاستحصال إجازة بذلك. فوافقت مديرية الشرطة واعتبار الإجازة بالأسلحة مجانية، بالنظر لاستعمالها لأغراض دائرة رسمية[٢٨]. من قبل مسؤول المتحف في جولاته خارج المدينة الصباحية والمسائية[٢٩].

وعند مراجعة لجنة المشتريات عدداً من النجارين لعمل الأثاث الخشبي للمتحف، لم يوافق النجارون على الأسعار المقررة في قوائم اللجنة، طالبين زيادة لا تقل عن (٤٠) دينار إضافة إلى المبلغ المخصص وقدره(٨٠) دينار، معللين ذلك بارتفاع أسعار الخشب والزجاج وأجور العمال، وعليه ولوجاهة الطلب، طالبت اللجنة من متصرفية اللواء، الموافقة على الزيادة المقترحة ليكون المبلغ (١٢٥) دينار، وبالفعل تمت الموافقة على زيادة المبلغ من قبل المتصرفية[٣٠].

وبدورها اعترضت مديرية المعارف على مواصفات الخزانات (المعارض) الخمسة بالأبعاد القياسية المقدمة وأمرت باستبدال المواصفات من اجل بيان محتوياتها للزوار بأفضل ما يمكن من الرؤية، وكما يأتي:

المواصفات الأصلية	المواصفات المستبدلة
١- مدادات الوجه عددها أربعة وكذا الجوانب الأخرى الأربعة من الخشب الجاوي سمك ٤×٧.٥ م×٢م ثلاث خانات متساوية ٢- يقسم وجه المعرض بوقافات عمودية والأبواب تكون زجاج سلايت عددها ٦ سمك ٣ ملم. ٣- الجوانب الأخرى زجاج سمك ٢ ملم ثابت	١- يعمل الوجه العلوي من قطعتين من الزجاج داخل إطار خشبي وفي وسطه مدادة واحدة. ٢- الباب من الجانب الكبير زجاج أربعة قطع. ٣- الجانب الخلفي طويل مدادة واحدة في الوسط من الأعلى إلى الأسفل. ٤- الجوانب الصغيرة تعمل قطعة واحدة من الزجاج وبدون مدادة في الوسط.

وبما أن هذه الاستبدالات لاتسبب ارتفاعاً أو انخفاضاً بقيمة الخزانات من ناحيتي الخشب والزجاج، ونظراً لموافقة النجار القائم بالعمل بهذه الاستبدالات، وبنفس الأسعار التي تقررت سابقاً، لذا رجت مديرية المعارف، متصرفية اللواء بالموافقة على المواصفات الجديدة[٣١]، والتي أقرتها فعلاً[٣٢].

كما خصصت مديرية المعارف مبلغاً قدره (٩) دنانير لغرض شراء (٧,٢٥) قدم^{٣} من خشب الجام لعمل قواعد للطيور والحيوانات، ولشراء (١٣,٥) ذراع من القماش لعمل ستائر شبابيك ولعمل ٣ حمالات حديدية مع ٦ رزيات إلى جانب مصاريف خياطة الستائر وقص الخشب وتعديله عن طريق لجنة المشتريات وفق المستندات الأصولية[٣٣]. وقررت مديرية المعارف كذلك صرف مبلغ قدره (٧,٥٠٠) دينار عن قيمة شراء مدفأة نوع علاء الدين ومبلغ (٣,١٥٠) دينار لشراء (١٠,٥) ياردة من الكمبار [سجادة] ذي العرض الواحد لمخزن التغذية في المتحف، وقد بقي مبلغ قدره (٥٥,١١٦) دينار من التخصيصات المرصودة للوازم المتحف، لذلك طالبت مديرية المعارف من المتصرفية، الموافقة على صرف المبلغ المتبقي لشراء خزانة حديدية ومعرضاً للمواد المحنطة[٣٥].

أهمية تقرير مدير متحف التاريخ الطبيعي العراقي:

أُنتدب إلى الموصل لتنظيم المتحف، السيد بشير اللوس (مواليد١٩٢٤) مدير متحف التاريخ الطبيعي العراقي خلال المدة من ٢٨ أيلول لغاية ٤ تشرين الاول ١٩٥٦، إذ أعرب عن سعادته لهذه المهمة ولقاءه بمتصرف لواء الموصل ومدير المعارف، وما لقيه من تشجيع واهتمام، إذ قام بمعاينة أوضاع المتحف والخطوات الجادة في إنمائه معرباً عن استعداده لوضع كل الإمكانيات المتاحة في سبيل إنجاح فعاليات المتحف، حيث استمرت زيارته سبعة أيام وضع خلالها تقريراً مفصلاً عن طبيعة أعمال المتحف وسبل تطوير أداءه ولأهميته نورد ما جاء به:

١- بناية المتحف:

بعد الحديث عن أهمية المتحف والجهود التي بذلت في سبيل إنشائه ليكون قبلة للزوار من داخل الموصل وخارجها، تناول التقرير أهمية إنشاء بناية خاصة بالمتحف التي تتوفر فيها شروط العرض ومجال النمو والتوسع، فمن المصلحة التفكير في إيجاد المكان اللائق له، والذي يقصده طلاب المدارس في المراحل كافة، فضلاً عن شرائح المجتمع الموصلي الأخرى، إذ أثنى المدير المنتدب على اقتراح متصرف لواء الموصل في إنشاء بناية المتحف في الجهة الشرقية من المكتبة العامة [أي في مكانه السابق داخل حديقة الشهداء قبالة المحكمة الشرعية]، وان هذا الاختيار ينطوي على كثير من الحكمة في مساحة تقدر بـ ٢٥٠٠ م^{٢} يمكن أن تضم ثلاث قاعات للعرض و أربع غرف للإدارة والأعمال، وإذا ما أُنشئت أُسس قوية للبناء (كالأعمدة الكونكريتية والجسور)

يصبح بالإمكان إنشاء دور ثان للتوسعات المنتظرة، فضلاً عن إمكان تخصيص قاعات جديدة للروائع الفنية المحلية من أعمال رسم ونحت وغيرها. وحتى يتم إنشاء البناية المقترحة يجب الاستمرار على جمع النماذج والبقاء في المكان الذي يشغله المتحف، واقترح المدير المنتدب على الإدارة المحلية تخصيص المبالغ اللازمة لإنشاء البناية المطلوبة لطابق واحد، وان متحف بغداد ومجلسه العلمي الاستشاري يبدي استعداده لإبداء المشورة حول مخطط البناء إذ طلب منه ذلك.

٢- شؤون الإدارة

شكر المدير المنتدب إبراهيم رسام على جهوده المبذولة في تأسيس المتحف، وفي جمع النماذج والعمل على تحنيطها وأوصى بتشجيعه على الاستمرار في جمع هذه الثروة العلمية، وأشار إلى عدم إمكان شخص بمفرده القيام بكافة شؤون المتحف الإدارية والعلمية والفنية، وطالب بانتداب شخص آخر أو أكثر لمساعدته في التحنيط والحفظ في السوائل وصيانة النماذج، فضلاً عن وجوب تعيين عمال للتنظيف ومراقبة المعروضات أثناء الزيارات معتقداً بان وزارة المعارف لن تتردد في تعيين الشخص الذي تؤهله كفاءته العلمية لتولي شؤون الدراسات والبحوث عن نماذج المتحف متى شعرت الإدارة المحلية بضرورة ذلك، لان المتحف -كما يعتقد- لايقوم على أساس التحنيط وحده بل يتطلب تحقيقات علمية ومطالعات واسعة.

٣- وسائل الجمع وعرض النماذج

أشار المدير المنتدب بأنه وجد الإدارة المحلية لم تبخل على المتحف بما يحتاجه في بدء التأسيس من لوازم وأدوات للجمع ومن الطبيعي أن تستمر هذه الرعاية حتى يستكمل المتحف لوازمه.

٤- الخزانات

أشار إلى أن المتحف يتطلب خزانات متقنة الصنع ذات زجاج سمك (٤ملم) لعرض النماذج. إذ وجد بأن الخزانات المتوفرة غير محكمة ضد الغبار، كما أنها لاتصلح إلا لوسط القاعات، ومن الضروري صنع خزانات أخرى لجوانب الحائط تصمم على أساس صالح للعرض. وينبغي صنع خزانات خاصة لحفظ المجموعات الحيوانية المعدة للدرس والتي لا تعرض عادة في القاعات.

٥- الحفظ في السوائل:

رأى المدير المنتدب أن الكثير من النماذج الحيوانية كالأسماك والزواحف وغيرها. يتطلب حفظها في سوائل خاصة، والتي لا تتوفر في المتحف ولكن تدبيرها ضروري، وأبدى إستعداده للتعاون في سبيل إستيراد اللوازم وخاصة القناني والمواد الكيميائية لحساب المتحف في الموصل.

٦- البنادق:

إعتقد المدير المنتدب أن لاحاجة للمتحف في تلك الفترة للبنادق، سوى بندقية صيد عيار ٩ ملم، لجمع الطيور الصغيرة والمتوسطة ولايمكن أن يستغني المتحف عنها، أما بنادق الصيد الأخرى فمتوفرة في المتحف وهي كافية لحاجته.

٧- الكتب:

المتحف بحاجة ماسة إلى كتب اختصاصية تفيد المشتغلين فيه، والذين يراجعونه من المدربين والمولعين بالدراسات البيولوجية، ولذلك إقترح المدير المنتدب تخصيص مبلغ كافٍ لشراء المراجع الضرورية وعند استمرار المتحف على هذه السياسة ستكون له بعد سنوات مكتبة ذات قيمة علمية كبيرة، وأبدى المدير المنتدب استعداده أيضاً للتعاون في اختيار الكتب التي يقتضي وجودها في المتحف.

٨- اللوازم:

أكد المدير المنتدب، أن المتحف بحاجة ماسة إلى بعض اللوازم، كأدوات التشريح وغيرها كما إنه بحاجة إلى ثلاجة كهربائية. فكثير ما يخسر المتحف نماذج ثمينة من الطيور لعدم حفظها في محيط بارد، كما إن عدم وجود هذه الثلاجة سيحدد كثيراً من نشاط الصياد في الحقل لتعذر تحنيط جميع الطيور قبل فسادها.

٩- السفرات:

أشار تقرير المدير المنتدب إلى أهمية أن يجري المتحف سفرات مستقلة، لغرض جمع النماذج من الطيور والحيوانات، وان تخصص في الاعتمادات المالية ما يكفي للقيام بسفرة واحدة كل أسبوع على وجه التقريب، على أن لاتستغرق السفرة أكثر من يوم واحد، كما يجب القيام بسفرات طويلة تتراوح ما بين أربعة الى خمسة أيام مرة كل موسم، ورأى المدير المنتدب، إن ربط هذه السفرات بسفرات المفتشين قد يكون مفيداً بصورة محدودة، ولكنه ترتيب غير عملي وفيه الكثير من المشاكل، وعليه فمن الأهمية أن تضم إعتمادات المتحف المالية مبلغاً معيناً لهذه الغاية.

١٠- المخصصات:

واختتم المدير المنتدب تقريره باقتراحات مالية من شأنها أن تعمل على تطوير عمل المتحف بمقتنياته وكما يأتي:

البناية	حسب تقدير الجهات المختصة لمساحة تقرب من ٥٠٠م^{٢} مع وسائل الإنارة الصحيحة
الخزانات والأثاث	٣٥٠ دينار
ثلاجة كهربائية	١٥٠ دينار
أدوات مختبرية وقناني ومواد كيميائية	١٥٠ دينار
كتب	١٠٠ دينار
سفرات	١٨٠ دينار
ثرية	٧٠ دينار
إجراءات ما بعد التقرير	١٠٠٠ دينار[٣٦] والمجموع ٢٠٠٠ دينار

إشارة إلى ما جاء في التقرير، أوضحت متصرفية اللواء بأن ميزانية الإدارة المحلية للسنة المالية ١٩٥٦ لاتساعد على الأخذ بالمقترحات المالية التي تناولها التقرير، ووجهت إلى اتخاذ ما يلزم لاعتماد المبلغ الوارد في التقرير كله أو جزء منه في ميزانية التعليم الابتدائي للسنة المالية التي تليها حسب مقتضيات الحال، كما وجهت القائم بأعمال المتحف إلى ضرورة تهيئة التصاميم والكشوف اللازمة لإنشاء بناية المتحف التي تضم ثلاث قاعات وأربع غرف للإدارة والأعمال وتهيئتها تمهيداً للإعلان عن وضع تعهدها بالمناقصة[٣٧].

ثم ما لبثت أن أعدت التصاميم المطلوبة لتنفيذ البناية، وصادقت عليها متصرفية اللواء وأرسلتها إلى معاون مهندس الإدارة المحلية، من أجل تنظيم الكشف اللازم بالسرعة المطلوبة، ووجهت في حالة ظهور كلفة باهظة فمن الضروري عندئذ إعادة النظر في التصميم[٣٨].

وبعد دراسة التصاميم من قبل م. مهندس الإدارة المحلية رضا علي يونس آغا، نظم كشفاً بالكلفة التخمينية اللازمة لإنشاء بناية المتحف بمبلغ (٧٢٠٠) دينار، وأرسلت إلى متصرف اللواء من اجل المصادقة على المبلغ. وبدورها قامت متصرفية اللواء برد المذكرة المتضمنة كشوفات بناية المتحف، وطلبت اعادة النظر في التصميم وتنظيمه على أساس إنشائه بكلفة لاتتجاوز (٣٠٠٠) دينار[٣٩].

نقل المتحف الى منطقة المجموعة الثقافية

وافقت مديرية معارف الموصل في ٢٤ تشرين الاول ١٩٥٧ على نقل متحف التاريخ الطبيعي من الغرفة التي يشغلها في الثانوية الشرقية إلى القسم الزراعي في المجموعة الثقافية[٤٠].

و تم في سنة ١٩٦١ إناطة مسؤولية المتحف إلى السيد احمد القاضي. وفي إطار تشجيع ودعم عمل أنشطة عمل المتحف، فقد خصص له مبالغ متعددة، منها ٣٠٠ دينار لشراء الأثاث واللوازم بتاريخ ٢٠ نيسان ١٩٦١[٤١]. و١٠٠ دينار بتاريخ ١٤ كانون الاول ١٩٦٣ لصرفها على لوازم متعددة[٤٢]. اذ شكلت لجنة للإشراف على صرف المبلغ مؤلفة من:

سالم محضر باشي	معاون مدير المعارف
ياسين القطان	مدير المجموعة الثقافية
ميخائيل توفيق	محاسب التعليم الابتدائي
احمد القاضي	المسؤول عن المتحف[٤٣]

حيث قدمت المستندات المتعلقة بصرف المبالغ وتفاصيلها إلى اللجنة المختصة (خزينة الإدارة المحلية) بصرف ٣٠٠ دينار ثم ١٠٠ دينار موقعة من أعضاء لجنة صرف المبالغ وأوجهها ومؤيدة بتوقيع محمود الجومرد مدير معارف الموصل. وقد لاحظنا أن مستندات الصرف ترفق

لأول مرة بكتاب المجموعة الثقافية، متحف التاريخ الطبيعي ذي الرقم ٣٢ في ٢٦ آذار ١٩٦٣ مع مستندات الصرف وبتوقيع ملاحظ متحف التاريخ الطبيعي احمد القاضي.

وسعت مديرية التربية في لواء الموصل بإناطة مسؤولية المتحف المالية ضمن مهام الإدارة المحلية من حيث التخصيص والصرف أو إبقاء ارتباطه بالناحية الفنية بمديرية التربية من خلال متصرفية لواء الموصل، غير أن وزارة الداخلية لم توافق على ذلك مبينة بان علاقة المتحف بالمدارس الابتدائية علاقة فنية وأمرها لايؤول إلى الإدارة المحلية ويتعلق بوزارة التربية[٤٤].

نقل ملكية المتحف الى جامعة الموصل:

سبق وان تمت الموافقة على نقل متحف التاريخ الطبيعي إلى إحدى بنايات المجموعة الثقافية، العائدة إلى رئاسة جامعة بغداد، عليه طالبت رئاسة الجامعة بتاريخ ٢ كانون الثاني١٩٦٧ بنقل ملكية المتحف إلى الجامعة مع محتوياته من الأثاث والحيوانات الحية والمحنطة[٤٥].

وأوضح د. نجيب خروفة (١٩٢١-٢٠٠٧) نائب رئيس الجامعة بالموصل، بأن المتحف سيستمر بتقديم نفس الخدمات لأبناء البلدة وطلاب المدارس وحسب الاتفاق مع متصرف لواء الموصل[٤٦]. الذي بدوره وافق على الأمر[٤٧].

وتقرر على إثرها تشكيل لجنة في الجامعة للإشراف على سير عملية النقل مؤلفة من السادة:

- احمد علي الفاضلي
- غانم حميد الصالح
- كوكب الشماع[٤٨]
- ثم أُضيف د. محمد سعدي غريب[٤٩]

كما أرسلت مديرية بلدية الموصل إيضاحاً إلى جامعة الموصل، بأن المقصود من نقل ملكية متحف التاريخ الطبيعي إلى الجامعة، هي نقل ملكية الحيوانات المحنطة والحية فقط ولا علاقة للأبنية بالموضوع[٥٠]، مما دعا نائب رئيس الجامعة إلى تطمين مديرية البلدية، بان الجامعة لم ولن تفكر في استملاك بناية المتحف[٥١].

وبعد نقل خدمات السيد احمد علي الفاضلي إلى مِلاك الجامعة، طالبت في ذات الوقت مدير التربية في لواء الموصل بإيضاح رأيها حول إنهاء تنسيب بعض موظفيها العاملين في المتحف وهم:

- احمد جرجيس احمد — معلم مدرسة الاستقلال
- صباح ابراهيم صالح — معلم مدرسة المعتصم
- محمد عبد محو — فراش مدرسة باتيل[٥٢].

وأوضحت متصرفية لواء الموصل مخاطبة رئاسة الجامعة، بأنها ستعمل على إنهاء تنسيبهم في نهاية الشهر (شباط) ليعودوا إلى وظائفهم الأصلية، ولأجل أن يتسنى للجامعة الوقت الكافي لتدبير إدارة المتحف[٥٣].

مما استدعى من د. نجيب خروفة نائب رئيس الجامعة في الموصل إلى مقابلة متصرف لواء الموصل سعيد الشيخ (١٩٦٥-١٩٦٧) مساء يوم الخميس ١٦ شباط ١٩٦٧ وأوضح أن متحف التاريخ الطبيعي في الموصل، بحاجة إلى ذوي الخبرة والكفاءة للعمل فيه، ولما كان السيدين صباح إبراهيم صالح واحمد جرجيس احمد المعلمين على الملاك الابتدائي، يعملان في المتحف وبالنظر لاستمرار المتحف بتقديم نفس الخدمات السابقة فلا يعني أن قيام الجامعة بالصرف عليه، أو سحب المساعدات المقدمة إليه من السلطات المسؤولة في البلدة. وعليه فقد التمس د. نجيب خروفة بأن يتخذ كل ما يلزم لتوسيع المتحف وتنويع الخدمات وزيادة الموظفين والالتزامات المالية، وطالب بإعادة النظر بموضوع إنهاء تنسيب المعلمين، وإجراء ما يلزم للموافقة على نقل خدماتهما إلى مِلاك الجامعة لضرورة وجودهما في المتحف ومتوقعاً كل الدعم للمتحف من لدن الجهات المسؤولة في المستقبل[٥٤].

فما كان من متصرف لواء الموصل إلا مفاتحة مديرية التربية لبيان رأيها بشأن موضوع نقل المعلمَّين الذي لم يرَ بأساً من هذا النقل[٥٥].

وكان من الطبيعي على مدير التربية نجيب الخفاف (مواليد ١٩٢٠) الموافقة على نقل خدماتهما بعد موافقة متصرف اللواء مبيناً أن راتب الأول (٣٨) دينار والثاني (٥٤) دينار[٥٦]. كما تمت مفاتحة وزارة الداخلية من قبل متصرفية اللواء حول الموضوع، إذ إستمرت المكاتبات حتى نهاية سنة ١٩٦٧ حول نقل مِلاكِهما إلى الجامعة[٥٧] والمطالبة بإرسال أضابيرهما إليها.

ويبدو أن مديرية التربية ندمت على نقل ملكية المتحف إلى جامعة الموصل ففي سنة ١٩٧٣ طالبت وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بمفاتحة رئاسة جامعة الموصل حول إمكانية إعادة ملكية المتحف إلى مديرية التربية معللة أن وجوده في الجامعة حَرم عدداً كبيراً من الطلاب مشاهدة الحيوانات والطيور الحية والمحنطة[٥٨].

ويبدو أن الجامعة إستجابت للفكرة وأتذكر شخصياً أن المتحف تم نقله إلى المكان المخصص له في حديقة الشهداء أواخر الستينات لتكون معروضاته متاحة أمام الزوار من كل الفئات وبقي هناك حتى سنة ٢٠٠٣. حيث عاد إلى الجامعة مرة أخرى.

الخاتمة:

وجدنا مما سبق بأن متحف التاريخ الطبيعي في الموصل، والذي أسس في النصف الأول من القرن العشرين، قد خطى خطوات متواضعة في البدء، ثم متسارعة بتظافر جهود عدد وافر من

الدوائر الحكومية، بدءاً من الإدارة المحلية للواء الموصل وكلية الآداب والعلوم التابعة لجامعة بغداد، ومديرية المعارف وبعض تشكيلاتها الداخلية، إذ تم رصد المبالغ اللازمة لإنماء المشروع، بعد إنتداب أحد المتخصصين بفن التحنيط، والذي أُرسل لدورة في الهند للتدريب على فن التحنيط وكرس وقته وجهده في سبيل تطوير أدوات العمل واستكمال المستلزمات الضرورية والأساسية لعمل المتحف، ولتفتح أبوابه أمام الزوار وبخاصة طلبة المدارس بمختلف مراحلها.

كما ظهر لنا أن كل الدوائر الحكومية المعنية لم تألوا جهداً في تذليل الصعوبات والمعوقات التي رافقت مراحل التأسيس، بغية الوصول إلى الغاية الأساسية، وهي استكمال شروط العمل في المتحف والذي بقي حتى يومنا هذا يستقبل زائريه بعد أن نقل إلى أروقة جامعة الموصل.

الهوامش:

(١) ملفة متحف التاريخ الطبيعي في الموصل، تسلسل ٧٣/٣ ، مكالمة مرفوعة إلى متصرف لواء الموصل بتاريخ ١٩٥٥/١/١٨ (مركز دراسات الموصل).

(٢) كتاب متصرفية لواء الموصل، ذي الرقم ٦٦٢٦ في ١٩٥٤/١١/٢٩.

(٣) كتاب مديرية معارف لواء الموصل، ذي الرقم ٢٢١١١ في ١٩٥٤/١٢/٢١.

(٤) كتاب مديرية معارف لواء الموصل، ذي الرقم ١٤٠٢/٢٠ في ١٩٥٥/١/٢

(٥) كتاب متصرفية لواء الموصل، ذي الرقم ١١٦ في ١٩٥٥/١/٤.

(٦) كتاب جامعة بغداد، كلية الآداب والعلوم، متحف التاريخ الطبيعي العراقي ذي الرقم ١٤١ في ١٩٥٥/١/١.

(٧) كتاب متصرفية لواء الموصل، الإدارة المحلية، ذي الرقم ١١٧٨ في ١٩٥٥/٢/٢٣.

(٨) كتاب الثانوية الشرقية في الموصل، ذي الرقم ١١٣/٢٥ في ١٩٥٥/٢/٢٢.

(٩) كتاب وزارة المعارف، ذي الرقم ٨١٧١ في ١٩٥٥/٣/١.

(١٠) كتاب مديرية معارف لواء الموصل، ذي الرقم ٤٣٥٩ في ١٩٥٥/٣/١٥.

(١١) التفاصيل في القوائم الملحقة بكتاب مديرية معارف لواء الموصل، ذي الرقم ٢٢١١١ في ١٩٥٤/١٢/٢١.

(١٢) كتاب مديرية معارف لواء الموصل، ذي الرقم ١٦١٣/٢٠ في ١٩٥٥/١/٢٤.

(١٣) كتاب متصرفية لواء الموصل، ذي الرقم ٦٧٩ في ١٩٥٥/١/٢٩.

(١٤) كتاب مديرية معارف لواء الموصل، أمر صرف، ذي الرقم ١٩٥٦/٢٠ في ١٩٥٥/١/٢٩.

(١٥) كتاب لواء الموصل، ذي الرقم ١٩٩٢ في ١٩٥٥/٤/١٢.

(١٦) كتاب مديرية معارف لواء الموصل، ذي الرقم ١٢١١١/٢٠ في ١٩٥٥/٧/٢٠.

(١٧) كتاب متصرفية لواء الموصل، ذي الرقم ٤٤٥١ في ١٩٥٥/٨/٢٢.

(١٨) كتاب مديرية معارف لواء الموصل، ذي الرقم ١٧٩٨٧/٢١ في ١٩٥٥/١٠/٢٢.

(١٩) كتاب متصرفية لواء الموصل، ذي الرقم ٦٣٢٠ في ١٩٥٥/١١/٩.

(٢٠) كتاب متصرفية لواء الموصل، ذي الرقم ٦٥٠٩ في ١٩٥٥/١١/١٧.
(٢١) كتاب مديرية معارف لواء الموصل، ذي الرقم ٢٠٤٤٨/٢٠ في ١٩٥٥/١١/٢٢.
(٢٢) كتاب متصرفية لواء الموصل، ذي الرقم ٦٩٥٣ في ١٩٥٥/١٢/٤.
(٢٣) مذكرة مهندس الإدارة المحلية إلى متصرف لواء الموصل بتاريخ ١٩٥٥/١١/٢٦.
(٢٤) كتاب متصرفية لواء الموصل، (إعلان) ذي الرقم ٦٩٣٩ في ١٩٥٥/١٢/٣.
(٢٥) كتاب مديرية معارف لواء الموصل، ذي الرقم ١١٢٨/٢٠ في ١٩٥٥/١١/٣٠.
(٢٦) كتاب مديرية معارف لواء الموصل، ذي الرقم ٢٢٤٢٨/٢٠ في ١٩٥٥/١٢/١٧.
(٢٧) كتاب متصرفية لواء الموصل، ذي الرقم ٧٤٥٨ في ١٩٥٥/١١/٢٤.
(٢٨) كتاب مديرية شرطة لواء الموصل، ذي الرقم ١٥٩١٨ في ١٩٥٥/١٢/١٩.
(٢٩) كتاب مديرية معارف لواء الموصل، ذي الرقم ٢٢٥١١/٢٠ في ١٩٥٥/١٢/١٨.
(٣٠) قرار لجنة المشتريات، رفقة موافقة متصرفية اللواء على الطلب المقدم بتاريخ ١٩٥٦/١/١٠، وكتاب متصرفية لواء الموصل، ذي ٥٢٨ في ١٩٥٦/١/٢٤.
(٣١) كتاب مديرية معارف لواء الموصل، ذي الرقم ٢٨١١/٢٠ في ١٩٥٦/٢/٧.
(٣٢) كتاب متصرفية لواء الموصل، ذي الرقم ٨٥٠ في ١٩٥٦/٢/١٢.
(٣٣) كتاب مديرية معارف لواء الموصل، ذي الرقم ٤٠٢٥/٢٠ في ١٩٥٦/٢/٢٧.
(٣٤) كتاب مديرية معارف لواء الموصل، ذي الرقم ٦٠٨٠/٧ في ١٩٥٦/٢/٢٨.
(٣٥) كتاب متصرفية لواء الموصل، ذي الرقم ٢٩٦٧ في ١٩٥٦/٦/١٦.
(٣٦) تقرير المنتدب، رفقة كتاب متحف التاريخ الطبيعي العراقي، ذي الرقم ٢٥٢/١ في ١٩٥٦/١٠/٦.
(٣٧) كتاب متصرفية لواء الموصل، ذي الرقم ٥٩١٥ في ١٩٥٦/١٠/٢٤.
(٣٨) كتاب متصرفية لواء الموصل، ذي الرقم ٦٨٥٥ في ١٩٥٦/١٢/٢.
(٣٩) مذكرة م. مهندس الإدارة المحلية بتاريخ ١٩٥٧/٢/١٤.
(٤٠) كتاب مديرية معارف لواء الموصل، ذي الرقم ٢٢٢٩٨ في ١٩٥٧/١٠/٢٤.
(٤١) كتاب مديرية معارف لواء الموصل، ذي الرقم ١٢٢/٢٠ في ١٩٦١/٤/٢٠.
(٤٢) كتاب متصرفية لواء الموصل، (أمر إداري) ذي الرقم ٤٦٧ في ١٩٦٣/١/١٤.
(٤٣) كتاب مديرية معارف لواء الموصل، ذي الرقم ٤٥١٩٣/٣ في ١٩٦١/١/٣١.
(٤٤) كتاب وزارة الداخلية، ذي الرقم ٣٢٦ في ١٩٦٥/١/١١.
(٤٥) كتاب جامعة بغداد، ذي الرقم ١٣٣ في ١٩٦٧/١/٢.
(٤٦) كتاب دائرة نائب رئيس الجامعة في الموصل، ذي الرقم ١٦٣ في ١٩٦٧/١/١٠.
(٤٧) كتاب متصرفية لواء الموصل، ذي الرقم ٤٢٤ في ١٩٦٧/١/١٦.
(٤٨) كتاب دائرة نائب رئيس الجامعة بالموصل، ذي الرقم ٣٥٩ في ١٩٦٧/١/٢٢.
(٤٩) كتاب دائرة نائب رئيس الجامعة بالموصل، ذي الرقم ٥٢١ في ١٩٦٧/١/٢٩.
(٥٠) كتاب مديرية بلدية الموصل، ذي الرقم ٢٠١٢ في ١٩٦٧/١/٢٥.

(٥١) كتاب دائرة نائب رئيس الجامعة بالموصل، ذي الرقم ٦٣٢ في ١٩٦٧/٢/٢.

(٥٢) كتاب مديرية التربية في الموصل، ذي الرقم ٥١٩٤ في ١٩٦٧/٢/١٢.

(٥٣) كتاب متصرفية لواء الموصل، ذي الرقم ١٥٨٦ في ١٩٦٧/٢/١٣.

(٥٤) كتاب دائرة نائب رئيس الجامعة بالموصل، ذي الرقم ٩٢٣ في ١٩٦٧/٢/١٨.

(٥٥) كتاب متصرفية لواء الموصل، ذي الرقم ١٨٦٠ في ١٩٦٧/٣/٢.

(٥٦) كتاب مديرية التربية في الموصل، ذي الرقم ٦٥/٢٠ في ١٩٦٧/٢/٢٦.

(٥٧) كتاب جامعة الموصل، ذي الرقم ٢٤٩ في ١٩٦٨/١/١٥.

(٥٨) كتاب وزارة التربية، ذي الرقم ٦٧٧٢ في ١٩٧٣/٨/٢.